



بيان صحفي

دراسة حديثة لـ ماس "الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية"

رام الله، 18 تشرين ثاني 2020: أطلق اليوم خلال ورشة عمل نظمها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) دراسة جديدة بعنوان "الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي: المفاهيم النظرية والإمكانات العملية". والتي أعدها فريق من الباحثين يرأسه مسيف جميل والباحثين المساعدين عصمت قزمار وإسلام ربيع وراجعها البروفيسور فضل النقيب، وتهدف الدراسة إلى وضع الأسس العملية والعلمية للحد من التبعية والارتهاق (استراتيجية الانفكاك) عن الاقتصاد الإسرائيلي والتحرر من قبضته الاستعمارية.

وأكد مدير عام المعهد السيد رجا الخالدي في افتتاح الورشة على أهمية الدراسة، وأوضح أن هذه الدراسة هي دراسة شاملة خاصة في موضوع العلاقات مع إسرائيل والتخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وأوضح الخالدي أن المعهد بادر إلى إجمال هذا النقاش النظري والتجربة الفعلية الفلسطينية، بهدف توضيح مفهوم فك الارتهاق (الانفكاك)، وكيف يمكن القيام بالانفكاك حتى في الظروف الراهنة، من خلال هذه الدراسة الشاملة والفاحصة لحقيقة العلاقة الاقتصادية البنيوية مع القوة القائمة بالاحتلال. كما أشار الخالدي إلى أن هناك بدائل لتقليل مسار التبعية الضار الذي ما زال يقوض فرص نمو الاقتصاد الفلسطيني، عبر توجهات جديدة تؤدي إلى خلق مسار إيجابي يحمي المنتج الوطني، وينوع الشركاء التجاريين، ويعيد تشكيل مصادر الاستهلاك الفلسطيني دون هيمنة المنتج الإسرائيلي، وبالتالي يؤسس لهيكل جديد لاقتصاد وطني منتج، كما تقدم بالشكر للصندوق العربي للإنتاج الاقتصادي والاجتماعي الذي مول إعداد الدراسة.

وفي عرضه للدراسة، ذكر الباحث مسيف أن الدراسة تناولت المفصل والتوجهات السياساتية الاقتصادية التاريخية ما بعد احتلال العام 1967، وذلك حتى يتم توضيح وتحليل هذه التبعية. وأشار إلى أن هذا التحليل يسهل علينا فهم الأدوات والسياسات التي ينبغي أن يتم انتهاجها لتحقيق الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك، ركزت الدراسة على المفاهيم النظرية والعملية للانفكاك الاقتصادي، وبينت المؤشرات التي تقيس درجة التبعية، حيث كان اتجاه هذه المؤشرات عبر السنوات الطويلة سلبياً باتجاه تكريس التبعية.

وأوضح الباحث أن الدراسة تناقش طبيعة العلاقات الاقتصادية الناجمة عن السياسات الإسرائيلية الاحتلالية لعقود عديدة. ويأتي هذا ضمن منهجية تعتمد على التوثيق والتحليل المترابط للسياسات الإسرائيلية التي رهنت الاقتصاد الفلسطيني وحبسته في غلاف يخدم مصالح الاحتلال على الرغم من اتفاقيات السلام والاتفاقيات الاقتصادية التي تنص على ضرورة ضمان حرية الاقتصاد الفلسطيني وتنميته. جاء هذا التوجه نتيجة لعدم إحراز تقدم في المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية بسبب القيود المفروضة عليه من إسرائيل، وبسبب عدم امتثال إسرائيل للاتفاقيات الاقتصادية، بل، أيضاً، ارتكابها خروقات عديدة ومتنوعة، ما زاد مثل هذه القيود. لذلك كله، تولدت فناعة لدى صانع القرار والمراقبين بأنه لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية فلسطينية في ظل استمرار هذه القيود. وبناء عليه لا بد من التفكير لتحرير الاقتصاد الفلسطيني من قيود التبعية والارتهاق للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك عبر التوجه نحو الانفكاك الاقتصادي بما أمكن عن الاقتصاد الإسرائيلي.



وأشار الباحث إلى أن هناك مسارين يمكن اتباعهما لتحقيق الانفكاك: الأول من خلال استغلال ما هو متاح فلسطينياً بما لا يمس الاتفاقيات الاقتصادية بدون مجابهة اقتصادية، أما الثاني فهو المجابهة الاقتصادية في بعض الحالات، وبخاصة تلك الخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات وقواعد التجارة الدولية، وهذا المسار يتطلب جهوداً سياسية، دبلوماسية واقتصادية متواصلة.

وأشار الباحث إلى أهمية التوجه إلى تبني الانفكاك الاقتصادي التدريجي، وذكر أن هناك العديد من التدخلات التي من الممكن تطبيقها فلسطينياً دون المساس بأي اتفاقيات مبرمة تجنباً للخوض في أي مجابهات اقتصادية قد تكون في غنى عنها، إلا في حالة الضرورة، بيد أن الرسالة الأساسية لهذه الدراسة هي: كيفية تقليل التبعية، أو الانفكاك بشكل ذكي وبما يراعي المصالح الفلسطينية، من خلال القيام بسياسات تجارية وصناعية، وكذلك تدخلات قطاعية تخص الزراعة والصناعة والطاقة والتجارة والإيرادات، وتوجيه الاستثمارات المحلية. كما أشار الباحث إلى الدور الهام للقطاع الخاص والقطاع الشعبي في تعزيز المنتج المحلي، واستبدال البضائع الإسرائيلية التي لها بديل محلي ببضائع فلسطينية.

وفي تعقيبه على الدراسة، تحدث وزير الاقتصاد الوطني المهندس خالد العسيلي عن ثلاث مراحل مر بها الاقتصاد الفلسطيني: مرحلة الاحتلال حتى 1993، وفي ظل السلطة من 1994، وحالياً عن استراتيجية الحكومة للتنمية والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي. وقال "الانفكاك ممكن تدريجياً، وهو احد استراتيجيات الحكومة الحالية بموجب كتاب التكليف الذي تشكلت على اساسه، وهذا ليس له علاقة بوجود التنسيق الأمني من عدمه". ولفت إلى ان خطة الحكومة "اللتمية بالعناقيد" هي احدى مكونات استراتيجية الانفكاك عن الاقتصاد الاسرائيلي، "وبدأنا بسياسة تشجيع الاستيراد المباشر، حيث انخفضت حصة الصادرات لإسرائيل من الاجمالي من 83.6% في 2018 إلى 81.3% في 2019، وثبتت الواردات عند 55% ونتوقع ان تشهد انخفاضاً في العام 2020"، في المقابل، ارتفعت الصادرات إلى العالم من 16.4% إلى 18.7%.

وقال الوزير عسيلي "تسعى إلى توسيع الأسواق العالمية أمام المنتجات الفلسطينية، ولدينا 20 ملحقاً تجارياً جاهزوناً للالتحاق بالسفارات لولا جائحة كورونا، ضمن خطة لتعيين ملحقين تجاريين في مختلف الدول".

وفيما يتعلق بدعم المنتجات المحلية، أشار العسيلي الى جملة من البرامج، لدعم الانتاج المحلي، موضحاً ان السوق الفلسطينية بانتت تتمتع باكفاء ذاتي من الدجاج اللاحم، و85% من لحوم الخراف، و100% من بيض المائدة، وكذا منتجات زراعية اخرى كالبندورة والخيار.

من جهته، قال رجل الأعمال، الخبير الاقتصاد سمير حليلة ان أساس المشكلة بدأت حين اعتبر بروتوكول باريس ملحقاً للاتفاقيات السياسية والامنية، وليس اتفاقاً اقتصادياً بين كيانين، وقال ان ادوات فرض التبعية للاقتصاد الاسرائيلية ليس ادوات اقتصادية، وانما ادوات أمنية عسكرية عنيفة. وقال "منذ العام 1993، هناك عملية افشال متواصلة لبروتوكول باريس، من قبل اسرائيل، حيث استمرت كل اللجان المشتركة بالعمل باستثناء اللجنة الاقتصادية، دون ان يكون هناك جهداً جدياً لتفعيلها.



وقال حليلة ان المؤشرات التي تضمنتها الدراسة لقياس التبعية، وبالتالي الانفكاك، هي صحيح "لكنها ليست شاملة، داعيا إلى إضافة مؤشرات أخرى كالعلاقة النقدية (البنوك والعملات) حيث تشكل العملة الاسرائيلية عنصر ضغط كبير تمارسه اسرائيل ضد الجانب الفلسطيني، وكذلك قطاع التأمين، والقوائم السلعية (أ وب)".

وحدث حليلة على التعامل مع ملف تقليل التبعية بواقعية وعقلانية، والتحسب لتبعاته، كمصير نحو 200 ألف عامل فلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي، والصادرات، والعلاقة في قطاع الكهرباء، إضافة إلى الابتعاد عن المصطلحات التي لها ثمن سياسي، مقترحا استخدام "مناعة الاقتصاد" بدلا من "الانفكاك".

واستعرض حليلة جملة من الخطوات الضرورية لزيادة هذه "المناعة"، أبرزها العمل بجديّة لتفعيل اللجنة الاقتصادية المشتركة، والعمل على اقامة مواني جافة كمنطقة تخليص جمركي فلسطينية، واحياء مشروع الضمان الاجتماعي، وتركيز حوافز الاستثمار بقطاعات محددة، والاهتمام بالمنشآت الصغيرة، واستهداف المناطق الأفقر بخطة العناقيد. واستعادة القدس وقطاع غزة كجزئين من السوق الفلسطينية، وقال "توسيع السوق للمنتجات المحلية ليس بمجرد الترويج لها، وانما باستعادة القدس وغزة اللتان تشكلان 50% من السوق الفلسطينية".